

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢١٦

الاثنين، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا (رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	الأرجنتين السيدة بيرسيغال
	الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا السيد كوينلان
	تشاد السيد شريف
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء
ببيانات بعد التصويت.

الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن): أشكركم،
سيدي الرئيس. يرحب الأردن باتخاذ المجلس هذا القرار
بالإجماع، ويفتخر بكونه أحد المشاركين، مع أستراليا
ولكسمبرغ، في صياغته. ومن ثم تفاوضنا على نصه مع باقي
أعضاء المجلس، محاولين أقصى جهدنا للخروج بأكبر قدر من
التوافق عليه. وفي هذا الصدد، نشكر جميع أعضاء المجلس
الدائمين والمنتخبين على حسن النية، وتفهمهم العميق لأهداف
المشروع ومنطلقاته، مثنين الموقف الموحد للمجلس.

يأتي هذا القرار رداً على عدم امتثال الأطراف السورية،
وخاصة السلطات السورية، للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٣)، الأمر
الذي أكده الأمين العام في تقاريره الأربعة الماضية ذات الصلة.
بل أوضح أن الأوضاع الإنسانية قد تدهورت أكثر في سوريا،
وانخفضت عمليات الوصول الإنساني.

يعتبر هذا القرار عملياً، ويُقرأ بالاتساق مع القرار
٢١٣٩ (٢٠١٣)، حيث يهدف إلى ضمان تنفيذ عمليات
الوصول الإنساني لكل من هم في حاجة، وأينما كانوا في
سوريا، ومن خلال أكثر الطرق مباشرة، ودونما تأخير أو تمييز.

وفي هذا الصدد، أود أشير إلى أننا كنا مع شركائنا،
أستراليا ولكسمبرغ، على تواصل وتنسيق مستمر مع مكتب
تنسيق الشؤون الإنسانية، وعلى رأسه وكالة الأمين العام
للشؤون الإنسانية السيدة فاليري أموس وفريقها المعني بالشأن
السوري بهدف التشاور حول أنجع السبل لضمان تقديم العون
الإنساني على أرض الواقع.

ختاماً، يؤكد الأردن على أن المجلس سيتخذ تدابير ضد
أي طرف سوري لا يمثل للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٣) وهذا
القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من
النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية
السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول
أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/490، التي
تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، وأستراليا، وتشاد،
وجمهورية كوريا، ورواندا، وشيلي، وفرنسا، ولكسمبرغ،
وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت
على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار
للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وأستراليا،
وتشاد، وجمهورية كوريا، ورواندا، وشيلي، والصين،
وفرنسا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والولايات
المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً
مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٦٥
(٢٠١٤).

له (S/2014/427) عن تنفيذ القرار إلى أن يذكر أن العقبة الرئيسية أمام وصول المساعدة الإنسانية هي القرار المتعمد للسلطات السورية بالخطر بصورة منهجية على إيصال الإمدادات الحيوية. وشهرا بعد شهر ما انفكت السلطات السورية تصادر الأدوية والمعدات الجراحية التي كانت الغاية منها أن تصل إلى أضعف القطاعات الإنسانية التي تعيش في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وشهرا بعد شهر، واصلت السلطات السورية عرقلت القوافل الإنسانية عند نقاط العبور، وهي قوافل حددتها الأمم المتحدة بوصفها قوافل إنسانية ذات أولوية. نتيجة ذلك، أخذ في كل شهر يتزايد عدد السوريين المحرومين من المساعدة الإنسانية.

بالنظر إلى كل هذا فإن عدم امتثال سوريا الصارخ للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، اضطر مقدموا القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) - أستراليا والأردن ولوكسمبرغ - إلى التماس سبل ووسائل أخرى لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المزيد من السوريين، بغض النظر عن مكان وجودهم، سواء أكانوا في مناطق تحت سيطرة الحكومة السورية أو تحت سيطرة المعارضة، ولكي لا تستغل السلطات السورية تلك المساعدة الإنسانية لغايات سياسية وعسكرية. ذلك هو الهدف الأساسي من القرار الجديد.

إن أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) واضحة وملزمة قانونا. وهي تركز على ملاحظة مفادها أن استمرار تدهور الحالة الإنسانية يهدد السلم والأمن في المنطقة. وإن مجلس الأمن باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، قرر ألا يترك مجالاً للبس أو عدم اليقين. إن هيئات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والهيئات الشريكة لها يؤذن لها بنقل المساعدة إلى سوريا من خلال أربع نقاط عبور إضافية في البلدان المجاورة - نقطتان على الحدود مع تركيا، وواحدة على الحدود مع العراق، وواحدة على الحدود مع الأردن. وينبغي لتلك المعايير الحدودية الإضافية

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): إن اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع اليوم القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) (يعت على وميض أمل في الصورة المظلمة للصراع الذي يعصف بسوريا لقد تسبب هذا الصراع في معاناة لا يتصورها العقل. فقبل عام كنا نندب وفاة ١٠٠.٠٠٠ شخص؛ وتضاعف ذلك العدد، منذ ذلك الحين. لقد فر من سوريا نحو ثلاثة ملايين لاجئ، وأعدادهم تتزايد في كل يوم يمر. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوجد ١٠,٨ مليون شخص في سوريا، نصفهم من الأطفال، بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ويوجد في سوريا نحو ٦,٤ مليون شخص من المشردين داخليا وأكثر من ٤,٥ مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب أو يستحيل عليهم الوصول إلى العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ومن بين الجرائم التي تُرتكب يوميا، وبصورة خاصة الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة السورية، أذكر هنا قصف المستشفيات والمدارس، والهجمات المتعمدة على العاملين في الحقل الصحي، والهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية، والاستخدام العشوائي للقنابل البرميلية، واستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب لتركيبة السكان المحاصرين.

إن مجلس الأمن، بغية توفير الحماية للمدنيين العالقين في وسط هذه الحرب، دعا مرارا وتكرارا أطراف الصراع إلى احترام القانون الإنساني الدولي. ذلك كان الحافز على البيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) الذي اعتمده المجلس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وكان القصد من وراء القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) والمتخذ قبل أربعة شهور تحسين وصول المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين. وكانت أيضا الفكرة وراء مشروع القرار S/2014/348 الذي عرقل اعتماده استخدام حق النقض المضاعف قبل شهرين. وكان يسعى مشروع القرار إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

منذ اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، تدهورت الحالة الإنسانية في سوريا. وقد اضطر الأمين العام في آخر تقرير

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): من الواضح إننا نرحب باتخاذ المجلس بالإجماع اليوم القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ونشكر المشاركين في صياغته، الأردن ولوكسمبرغ على العمل الذي تم القيام به لكي يؤدي ثماره. وقطعا أن المجلس موحد اليوم في الاعتراف بالحالة الإنسانية في سوريا التي تشكل بالفعل أكبر أزمة إنسانية في هذا القرن، وهي حالة أصبحت حتى أكثر تأزما، ولا بد من القيام بعمل فوري للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

مع أن اتخاذ القرار كان موضع ترحيب واضح، فما كان من ضرورة. له، لأن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) المتخذ في شباط/فبراير بين في منتهى الوضوح ما كان يتوقعه المجلس من الأطراف السورية أن تقوم به لإغاثة الشعب السوري الذي يعاني أشد المعاناة، بما في ذلك تمكين وصول المساعدة الإنسانية عبر الحدود وخطوط الصراع. ومهما يكن من أمر، أبلغنا الأمين العام أربع مرات، وفي كل شهر منذ اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شهر شباط/فبراير، بأنه تم تجاهل ذلك القرار.

نتيجة ذلك زادت حقا الحالة الإنسانية في سوريا ترديا. فمنذ شباط/فبراير ازداد عدد الناس المحتاجين إلى المساعدة بواقع ١,٥ مليون شخص، أي من ٩,٣ إلى ١٠,٨ مليون شخص، بعبارة أخرى نصف السكان، وزاد عدد الناس تلك المناطق التي يتعذر وصول المساعدة إليها أكثر من مليون شخص، أي وصل عددهم إلى ٤,٧ مليون شخص، ولا يمكن الوصول إلا إلى ١ في المائة من المناطق المحاصرة؛ ولا يتلقى المساعدة إلا ١٢ في المائة من مجموع الأشخاص الموجودين في مناطق يصعب الوصول إليها، وحجم هذه المساعدة الضئيلة يتقلص حقا منذ شباط فبراير.

وينشأ عدد يتراوح ما بين ستة آلاف وسبعة آلاف من اللاجئين الجدد كل يوم، وتصبح أسرة واحدة على الأقل مشردة كل دقيقة.

أن تمكن من وصول المساعدة إلى عدد من الناس يتراوح بين ١,٤ مليون شخص ومليونين شخص ممن لم يتمكنوا حتى الآن من الوصول إلى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

إن موافقة السلطات السورية لم تعد لازمة بعد الآن. إن آلية الرفض الرصد المنشأة برعاية الأمين العام لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تنص على نظام بسيط للإخطار. القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) يؤكد أيضا أن الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها يؤذن لها استخدام الطرق التي تعبر خطوط الصراع لنقل المساعدة من خلال أقصر الطرق للمحتاجين إليها. ويمكن للأمم المتحدة وشركائها توزيع الإمدادات الطبية والجراحية من دون أي تدخل من جانب دمشق.

إن إيصال المساعدة الإنسانية يجب أن يبدأ فوراً ومن دون إعاقة في جميع أرجاء سوريا على أساس الاحتياجات التي تقيّمها الأمم المتحدة وليس دمشق. فالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وثيقة فاعلة ومحددة وابتكاريه. ولنا وطيد الأمل في أن يُيسر ذلك القرار اختراقاً حقيقياً في الميدان. وإذا لم يتم الامتثال للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وإذا ما ظل القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) يلقي نفس المصير، أكد مجلس الأمن بوضوح أنه سيتخذ تدابير تكميلية. إن مجلس الأمن بتصويته اليوم قد حدد الأولويات الإنسانية المشتركة والقلق المشترك من أجل تلبية الاحتياجات الحيوية للشعب السوري. ونشعر بالفخر إننا ساهمنا مساهمة نشطة في هذا المجهود مع زميلينا ممثلي أستراليا والأردن. ومع ذلك فإن الكارثة الإنسانية مستمرة وما برحت ترتب أثراً خطيراً على البلدان المجاورة ما دام لم يتم التوصل إلى حل سياسي للصراع السوري. لذلك أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل بأن الإجماع الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن، وتعيين السيد ستافان دي ميستورا اعتباراً من ١٠ تموز/يوليه مبعوثاً خاصاً للأمين العام في سوريا سوف يعثان حياة جديدة في عملية البحث عن حل سياسي.

تراودنا أي أوهام فيما يتعلق بمدى الصعوبة التي سيكون عليها ذلك الأمر، بل وتزداد هذه الصعوبة مع تدهور الحالة كل يوم والزيادة الكبيرة في حجم الحاجة إلى المساعدات كل يوم. وأكد المجلس مرة أخرى اليوم على أنه ستكون هناك عواقب حقيقة وتدبير لعدم الامتثال.

كما يجدد القرار التأكيد على أنه لا يوجد حل مستدام للأزمة السورية إلا من خلال عملية سياسية. ويمثل تعيين السيد ستيفان دي ميستورا مبعوثاً خاصاً جديداً للأمين العام لسوريا خطوة إيجابية صوب استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي. وعلى الأطراف السورية، لا سيما الحكومة السورية، في الوقت الحالي المضي قدماً نحو التعاون الوثيق مع السيد دي ميستورا وبذل جهود حقيقة وعاجلة نحو وضع حد لهذا النزاع، الذي عصفت إلى حد كبير بسوريا وشعبها بالمنطقة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع وتشيد بلكسمبرغ وأستراليا والأردن على جهودها في جعل القرار حقيقة واقعة.

واتخذ المجلس اليوم خطوات لضمان إيصال المعونة الإنسانية إلى أشد المحتاجين إليها في سوريا. ومن دواعي الأسف العميق أن اتخذ هذا القرار الجديد أثبت أنه أمر ضروري. ففي شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي كان ينبغي أن يمكن من الإيصال الواسع النطاق للمعونة الإنسانية إلى السكان في سوريا. وبدلاً من ذلك، واصل النظام السوري استخدام البراميل المتفجرة والحصار وأساليب التجويع وهو يعرقل إيصال المعونة إلى شعبه بالذات. وترك الآلاف من السكان يعانون، في حين تركزت إمدادات الغذاء والأدوية لا تنتظر سوى السماح بإمكانية إيصالها.

ومنذ اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، في شباط/فبراير، ازدادت الأزمة الإنسانية السورية سوءاً إلى حد كبير. فهناك

واضطرب مجلس الأمن للتصرف اليوم بسبب فشل الأطراف السورية في تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). كما اضطرب المجلس لاتخاذ إجراء بسبب الاستغلال الباعث على السخرية للمعونة الإنسانية على يد النظام باعتباره جزءاً من استراتيجيته العسكرية - وهي استراتيجية لا تزال تشمل الاستخدام المفرط للقصف الجوي والبراميل المتفجرة للاستهداف المتعمد للمدنيين السوريين وقتلهم، في تحد للمجلس وللقانون الإنساني الدولي. واتبعت دمشق سياسة مدروسة للحرمان التعسفي من الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. فهو يمنع إيصال الإمدادات الطبية المنقذة للحياة المحددة كمسألة تدخل في إطار السياسات العامة؛ وتسحب الإمدادات الطبية بصورة روتينية من قوافل منظمة الصحة العالمية.

إن القرار المتخذ اليوم يؤكد مجدداً على تصميم المجلس على أنه يجب أن تغير الحكومة السورية والأطراف الأخرى نهجها نحو إمكانية الوصول الإنساني وإيصال المعونة الإنسانية. وأن الأوان لكي تضع الأطراف السورية مصالح المواطنين السوريين في المقدمة. ولا بد من إيصال المساعدات المنقذة للحياة عبر أكثر الطرق المباشرة، بما في ذلك عبر الحدود وخطوط النزاع، لتصل إلى السكان المحتاجين على النحو الذي تحدده الأمم المتحدة. وأشارت الأمم المتحدة بأن نقاط العبور الحدودية الأربع المحددة في قرار اليوم ستمكن على الأقل من الوصول إلى ١,٣ ملايين مواطن سوري - وربما إلى عدد يصل إلى مليوني مواطن إذا استخدمت بشكل ناجح.

والأطراف السورية ملزمة بضمان إيصال المساعدات بصورة عاجلة وبدون عائق إلى المحتاجين، بما في ذلك بالسماح بمرور المعونة عبر خطوط النزاع. وعليها الآن التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية وشركائها المنفذين لكفالة تحقيق ذلك.

ولا بد من التنفيذ الكامل لكلا قرار هذا القرار والقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي لا يزال نافذاً بشكل كامل. ولا

المتحدة، السيد دي ميستورا، من أجل تحقيق الانتقال السياسي بقيادة سورية الذي يجسد حقا إرادة الشعب.

وهذا قرار قوي وعملي وتنفيذي وهو سينقذ أرواح ملايين السكان. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل لوضع حد للمأساة التي تقع كل يوم في سوريا. وستواصل المملكة المتحدة العمل لإنهاء أعمال القتال ولتمكين الأمم المتحدة من إيصال المعونة المنقذة للحياة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اتخذ مجلس الأمن اليوم قرارا يذكر مرة أخرى الأطراف السورية بضرورة وقف أعمال العنف والتنفيذ الفوري لإعلان جنيف (S/2012/522، المرفق) ويطلب القرار من هذه الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما أن القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) يعرب عن القلق العميق حيال ازدياد الأنشطة الإرهابية، التي تعمل على تسليط سيف داموقليس على رقبة سوريا في الوقت الحالي. وترتكب أعمال العنف المتزايدة والهجمات الإرهابية الطائشة على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والجبهة الإسلامية. ففي ٩ تموز/يوليه، هوجمت قرية خطاب، في محافظة حماة. ولم تكن هناك أهداف عسكرية أو اقتصادية لتثير اهتمام المعارضة المسلحة. وقطع القتلة رؤوس ١٤ شخصا، بمن فيهم سبع نساء وفتاة. ووقع هجوم مماثل على قرية تاكسيس في ١٠ تموز/يوليه، قتلت خلاله نساء بشكل عنيف.

وعلى نحو ما شدد عليه قرار اليوم، فإن من الواضح تماما أن الحالة الإنسانية في سوريا تواصل التدهور لعدم التوصل إلى تسوية سياسية. وفي تلك الظروف، رأى مجلس الأمن أن من الضروري النظر بعناية في الطلبات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق باتخاذ الخطوات الممكنة للتخفيف من معاناة المدنيين السوريين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

٥, ١ ملايين شخص إضافي يحتاجون إلى المعونة، مع ٢,١ ملايين شخص آخرين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. ويهدف القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) إلى عكس ذلك الاتجاه. ونحن عازمون على كفاءة تحقيق القرار لنتائج حقيقة على أرض الواقع.

ويأذن قرار اليوم للأمم المتحدة باستخدام أربعة معايير حدودية إضافية لإيصال المعونة الإنسانية المنقذة للحياة إلى بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها، بدون إتاحة أي فرصة للنظام السوري لعرقلة تلك المساعدات أو إعاقتها أو تأخيرها. وذلك يعني انه يمكن الوصول الفوري إلى ٣, ١ ملايين شخص. وبهذه الصفة، يمثل القرار خطوة رئيسية إلى الأمام في جهود المجتمع الدولي نحو الاستجابة للمعاناة المروعة في سوريا. وهو يتصدى لتجاهل النظام المروع للمعاناة الإنسانية لشعبه بالذات.

وناشد مجلس الأمن النشر السريع لبعثة الرصد بغية التمكين من تدفق المعونة عبر المعابر الحدودية الإضافية، ومن تنفيذ العملية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية القائمة التي تضطلع بالفعل بدور حيوي في إيصال المعونة إلى السكان المحتاجين.

إن عدد الأشخاص الذين تغمرهم المأساة السورية عدد مذهل. فقد قتل أكثر من ١٧٠.٠٠٠ شخص. وأصيب مئات الآلاف من الأشخاص غيرهم. وهناك ٨, ١٠ ملايين شخص من المحتاجين - منهم ٤, ٧ شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها و ٢, ٩ ملايين لاجئ. وأظهر القرار الذي اتخذته المجلس اليوم أن من الممكن العمل معا للتخفيف من بعض تلك المعاناة. ولكن هذا القرار ليس سوى خطوة واحدة في معالجة أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. والحل الدائم الوحيد للأزمة في سوريا هو التوصل إلى حل سياسي. وتناشد المملكة المتحدة جميع الأطراف العمل بصورة تعاونية مع المبعوث الخاص للأمم

يحتاجون إليها. وينص القرار على أن مراقبة قوافل المساعدات الإنسانية ستتم وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، مما سيكفل احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراما صارما.

ونتوقع أن تقوم بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، من خلال أنشطتها، بالتفاعل مع الحكومة السورية، والعمل بموضوعية وحياد، وأن تُحدّد تشكيلتها استنادا إلى مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، وتكون مقبولة من جانب الأطراف المعنية. وينبغي للمراقبين التابعين للأمم المتحدة أن يقوموا، على النحو المنصوص عليه في القرار، بكفالة الرصد الفعال لعمليات نقل شحنات المساعدات الإنسانية حصرا إلى سوريا. ونتوقع أن تكون التقارير المرفوعة إلى مجلس الأمن عن عمل الأمم المتحدة موضوعية ومستندة إلى معلومات يمكن التحقق منها، وأن تتناول أنشطة جميع الأطراف، بما في ذلك أنشطة المعارضة المسلحة. وينبغي كفالة أن تقوم جماعات المعارضة المسلحة أيضا بالامتثال للقرار، الذي يسري على جميع الأطراف بصورة متساوية.

إن القرار المتخذ اليوم يشدد مرة أخرى على أهمية التوافق في الآراء بشأن فترات وقف إطلاق النار على نطاق محدود، التي أثبتت فعاليتها في كفالة الأمن الغذائي وإنقاذ الأرواح. كما تثبت أن بمقدور الأطراف السورية، بدون تدخل خارجي أو محاولات فرض الحلول على أي من الطرفين أو منحهما الانتصارات، الاتفاق على إنقاذ الأرواح ووقف العنف.

وعلى نحو أوسع نطاقا، إن الحالة في سوريا، بما فيها المشكلة الإنسانية، لا يمكن حلها إلا من خلال حل سياسي ودبلوماسي. فقد أثبتت التجربة أن النهج التحريبي فيما يتعلق بسوريا لم يكن ناجعا. وفي ذلك الصدد، تؤكد على ضرورة التعجيل باستئناف الحوار فيما بين الأطراف السورية على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه. ونأمل أن

وشارك الاتحاد الروسي بفعالية في المفاوضات بشأن هذا القرار، نظرا للحاجة إلى تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، وتخفيف حمة السكان المدنيين في البلد وتحسين الظروف لعمل وكالات تقديم المساعدة الإنسانية. وتمكنا من تأييد القرار بعد أن أخذ مقدموه بعين الاعتبار أولوياتنا الرئيسية.

ويجسد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، المتخذ اليوم، العناصر الرئيسية للترتيب للوصول الإنساني الذي أعدناه مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجانب السوري. وهو يجدد التأكيد على ضرورة التمسك بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، فضلا عن التزام قوي بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها. كما انه يشدد على انه ينبغي ألا يكون تقديم المعونة الإنسانية مدفوعا باعتبارات سياسية.

وستنشأ آلية للرصد على المعابر الحدودية بقيادة الأمين العام. وهي ستكون مسؤولة عن تفتيش القوافل الإنسانية التي تدخل إلى سورية تحت إشراف الأمم المتحدة.

إن وظائف هذه الآلية ووظائف مَوْضحة بصورة متأنية ومحددة زمنيا. وسيقيم مجلس الأمن مجددا فعالية الآلية بعد ١٨٠ يوما.

و في ذلك السياق، نود أن نشدد على أن القرار لا ينطوي على الإذن تلقائيا باتخاذ تدابير الإنفاذ. فأى خطوات إضافية ينبغي أن يُنظر فيها في إطار عملية استعراض منفصلة يقوم بها مجلس الأمن لتنفيذ القرار استنادا إلى أدلة مقنعة بشأن أنشطة أي من طرفي النزاع السوري.

لقد أحرزَ التقدم بشأن الاتفاق على القرار نتيجة لمراعاة شواغل الأطراف ومصالحها على نحو متبادل، مما مَكَّن من التوصل إلى حل توفيقى. ونشير في ذلك الصدد إلى النهج البناء للسلطات السورية، التي اتخذت فعلا على المستوى العملي عددا من التدابير لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية لمن

موافقة النظام. وستقوم تلك الوكالات الإنسانية بتعزيز تقديم المعونة المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والأدوية لرعاية المرضى والجرحى. وسيمكن هذا القرار، إذا نُفذَ تنفيذًا كاملاً، من إيصال المعونة الحاسمة إلى مليوني سوري حُرِّموا من المساعدات الكافية طيلة العام الماضي وعانوا معاناة شديدة نتيجة لذلك. كما يسمح القرار للأمم المتحدة بعبور خطوط النزاع بين قوات النظام وقوات المعارضة بغية إيصال المعونة، ويجب على النظام السوري، الذي يمنع بصورة منهجية وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط العبور، الوفاء بذلك الالتزام.

وعلاوة على ذلك، ينشئ القرار المتخذ اليوم آلية مراقبة تابعة للأمم المتحدة، تحت سلطة الأمين العام وبموافقة جيران سوريا، بغية مراقبة شحنات معونة الأمم المتحدة للتأكد من أنها تحتوي فعلاً على المعونة الإنسانية. وتماشياً الآلية مع اقتراح الأمين العام، والقرار ينص على إجراء عمليات التفتيش في مرافق التحميل في البلدان المجاورة. ونحن ممتنون لجيران سوريا على تعاونهم الحاسم في هذا الجهد وعلى سخائهم الكبير في تقديم المساعدة للإسهام في التصدي للأزمة الإنسانية الكبيرة.

لكن على الرغم من أننا نفرح بما ينطوي عليه هذا القرار من أمل في الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص المحتاجين للمساعدة، يجب علينا ألا ننسى أن سماح الحكومة بوصول الأغذية والأدوية إلى ملايين الأسر التي كانت تصارع بين الحياة والموت لم يكن ليتطلب على الإطلاق قراراً من مجلس الأمن. وعلى الرغم من ذلك، عندما طلبت الأمم المتحدة الحصول على ذلك الإذن طيلة العام الماضي، لم يُستجب لرسائلها وقوبلت طلباتها بالرفض.

واغتم نظام الأسد كل فرصة لتفسير بدل تيسير تقديم هذه المساعدات الحاسمة إلى المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. وبدلاً من فتح الطرق أمام المعونة، قام بإغلاقها عمداً؛ وبدلاً من السماح بالوصول بحرية ودون قيود إلى جميع السوريين، قام باستخدام الحرمان من المعونة والتجويع وما يفرضه من

يشرع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيد ستافان دي ميستورا، بسرعة في التواصل بشأن تلك المسألة مع الأطراف من أصحاب المصلحة. ويؤكد الاتحاد الروسي استعدادة للعمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين. فلن تتأذى الفعالية إلا باتباع نهج جماعي ~ بدلاً من النهج الانفرادي مثلما أثبتت ذلك عملية إزالة الأسلحة الكيميائية السورية. ونأمل أن يستمر هذا النهج البناء والمسؤول، فضلاً عن توافق الآراء في مجلس الأمن، خلال جميع مراحل العمل بشأن الاقتراح الروسي المتعلق بصياغة مشروع بيان رئاسي عن عدم مقبولية أي محاولة لتقويض سيادة الدولة على صناعة النفط في سوريا والعراق، لا سيما من جانب الجماعات الإرهابية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بينما نجلس هنا اليوم، يكافح ١١ مليون سوري تقريباً من أجل البقاء في مواجهة أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وقد التقيت بالبعض منهم في الشهر الماضي عندما زرت مخيمات اللاجئين الكبيرة والآخذة في الاتساع بصورة مطردة على طول حدود سوريا مع تركيا. وقد حكى الأسر، الواحدة تلو الأخرى، قصصاً مروعة عما تعرضت له مجتمعاتها المحلية من قصف من جانب نظام الأسد، وحرمانها عمداً من المعونة الإنسانية لمجرد أنها تعيش في مناطق تسيطر عليها المعارضة. والتقيت بأطفال هربوا مع آبائهم إلى تركيا لأن أولئك الصبية يعانون من سوء التغذية الحاد، ويُحرمون بصورة إنسانية من الغذاء والدواء من جانب النظام السوري.

وظل نظام الأسد حتى الآن يرفض السماح بتدفق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر المعابر الحدودية التي لا تخضع لسيطرتها - وهو ما يعالجه أعضاء مجلس الأمن بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وبتخاذ المجلس لذلك القرار، يكون قد فتح أربعة معايير أمام وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها المعنيين بالتنفيذ بدون الحاجة إلى

يستفيد مما أظهرناه اليوم من تعاون ووحدة لكفالة إنهاء الفظائع المقترفة ضد الشعب السوري.

السيد ليو جيبي (الصين) (تكلم بالصينية): تتابع الصين عن كثب الحالة في سوريا. وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، تسبب النزاع المتصاعد في سوريا بمعاناة لا توصف للشعب السوري وأدى إلى استفحال الحالة الإنسانية في أجزاء من البلد. والصين تشعر بقلق بالغ إزاء معاناة السكان وتبذل جهوداً مستمرة لتحسين الأوضاع الإنسانية في البلد. وفي مناسبات عدة، قدمت الصين كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية إلى سوريا وجيرانها من خلال قنوات مختلفة. وفي حزيران/يونيه، أعلن الرئيس الصيني شي جينبنغ عن تقديم مجموعة جديدة من المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين في الأردن ولبنان وبلدان أخرى، يجري إعدادها حالياً. وشاركت الصين بفعالية في أعمال المساعدة في إطار الأمم المتحدة وتسهم في خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في سوريا. وسنواصل بذل قصارى جهدنا للمساعدة في تحسين الوضع الإنساني للسوريين.

وتؤيد الصين جهود المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، للتخفيف من حدة الأوضاع الإنسانية في سوريا. وتؤيد الدور الريادي للمجلس في تلك العملية. والقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه بالإجماع للتو، يبين مرة أخرى أنه طالما حرصت كل الأطراف على مراعاة مصالح الشعب السوري، واحترام كل منها للآخر، والاستعداد لملاقاته الآخر في منتصف الطريق، سيكون إجماع المجلس بشأن المسألة السورية واتخاذ إجراءات قوية ممكناً. وتأييد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع يعكس التوافق الهام للمجلس والمجتمع الدولي بشأن المسألة الإنسانية في سوريا. والصين تدعو كل لأطراف في سوريا إلى تنفيذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة الأخرى بشكل عملي.

مرض وبؤس كسلاح آخر في ترسانته الوحشية والمدمرة ضد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

إن فعالية قرار اليوم سترهن بجهد العديد من الأطراف وتعاونها. وتشمل تلك الأطراف الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية، التي أعربت بوضوح عن اهتمامها باستخدام تلك المعابر. كما تشملنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، الذين يجب علينا أن نكفل إنفاذ القرار بصورة كاملة. ويجب على المجلس أن يكون على استعداد لاتخاذ إجراء حاسم إذا لم تمثل له الأطراف في النزاع، لاسمياً نظام الأسد.

ولتحقيق ذلك الهدف، أود أن أذكر نظام الأسد أن سوريا، بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، ملزمة بقبول وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. وفي الوقت الذي يتساءل فيه الكثيرون عن قدرة المجلس على الوفاء بغرضه إزاء سوريا، فإننا أظهرنا اليوم مرة أخرى أنه بمقدورنا أن نتخذ وتنفيذ إجراءات لمعالجة الأزمة المروعة في سوريا. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، طالبنا بصورة موحدة بأن ينهي نظام الأسد استخدامه للأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. واليوم، تمت إزالة ١٠٠ في المائة من الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا من البلد. وفي شباط/فبراير، ناشدنا بصورة موحدة النظام السوري أن يسمح بوصول المساعدات الإنسانية بحرية ودون قيود، وبإنهاء الحصار المنهجي المفروض على المناطق المدنية، لكن ذلك القرار لم يستجب له بشكل كبير.

واليوم، إننا نتخذ الخطوات لكفالة أن يحدث قرار شباط/فبراير ٢٠١٣٩ (٢٠١٤) أثراً حقيقياً في الميدان، مُزيلاً العراقيل التي تعترض إيصال المساعدات عبر الحدود. وهناك عمل آخر غير مكتمل في إطار ذلك القرار، بما في ذلك إنهاء الاستهداف المتعمد للمرافق الطبية والمدارس والاستخدام الوحشي للبراميل المتفجرة ضد المناطق المدنية، ويجب على المجلس الآن أن

(٢٠١٤)، الذي شاركت شيلي في تقديمه واتخذ بالإجماع اليوم. مع ذلك، وكما قيل، يجب ألا يغيب عن بالنا أنه ما كانت هناك ضرورة لهذا القرار إذا كانت كل الأطراف في النزاع قد نفذت ما جاء في البيان الرئاسي S/PRST/2013/15 الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وليس من المقبول، بعد تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، أن يستمر تفاقم الأوضاع الإنسانية أكثر من لك. وشيلي أيدت ذلك القرار لأنه دعوة واضحة لجميع الأطراف لاحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمن حماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. ولا شيء من ذلك يحدث اليوم.

ويسعى القرار الذي اتخذ اليوم إلى اقتراح تدابير محددة لتحسين الوصول الإنساني، والتأكيد على العناصر الواردة في كل من البيان الرئاسي والقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وبالتالي، فإنه يكمل هاتين الوثيقتين. وإننا نقدر إدراج الإشارة إلى المساءلة أمام القانون بالنسبة لأولئك الذين ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وهذا أمر أساسي من أجل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة في النزاع اليوم.

وشيلي تعي أن القرار ينشئ بعض الإجراءات والآليات الجديدة، التي ينبغي تقييم استخدامها لاحقاً في حالات إنسانية أخرى تقيماً دقيقاً على أساس كل حالة على حدة. وبالرغم مما تقدم، نرى أنه بالنظر إلى التجربة السلبية منذ اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شباط/فبراير، والعراقيل البيروقراطية والتحيز الذي شاب توزيع تلك المساعدات وحجم الأزمة، فإن تلك الآليات تعكس الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير محددة على أرض الواقع.

ختاماً، نود أن نذكر بالنداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره ذي النقاط الست بشأن سوريا الصادر في ٢٠ حزيران/يونية فيما يتعلق بحقيقة أن على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لحماية الناس وحقوق الإنسان والكرامة

ويغية التعاون بشكل فعال مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في جهودهما الإنسانية، ينبغي لجيران سوريا دعم عمل الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بصورة فعالة ضماناً للنشر الفوري لآلية الرصد وإيصال الإمدادات الإنسانية دون عوائق. وعند تقديم الغوث الإنساني، ينبغي للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى أن تعمل بشكل صارم وفقاً لتفويض القرار. وينبغي لها أن تحترم سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، إلى جانب احترام المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والسعي لضمان تفهم ودعم وتعاون البلد المعني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمثل للطابع الحيادي وغير المتحيز في تقديم المساعدة الإنسانية مع ضرورة تجنب تسييس المسائل الإنسانية وعسكرة الأعمال الإنسانية.

إن التوصل إلى حل سياسي هو السبيل الوحيد للخروج من المشكلة السورية. وهو أيضاً الطريق الصحيح لحل جميع المسائل، بما في ذلك المسألة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقي على مسار الحل السياسي، وأن يواصل المشاركة في التنسيق والتعاون وتكثيف جهوده في هذا الصدد. والصين تدعو جميع الأطراف في سوريا إلى التنفيذ الفعال لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وإطلاق عملية انتقال سياسي شامل وإيجاد طريق وسط تراعى فيه الظروف الخاصة للبلد ومصالح جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق تسوية سياسية للمسألة السورية.

وما فتئت الصين تؤيد المساعي الحميدة للأمين العام بشأن قضية سوريا وترحب بتعيينه السيد دي ميستورا كمثل خاص مشترك جديد لسوريا. ونرى أن هذا التعيين سيعطي زخماً جديداً للجهود السياسية. والصين، كعضو دائم في المجلس وعضو مسؤول في المجتمع الدولي، ستواصل العمل بشكل فعال من أجل إيجاد حل شامل ودائم ومناسب للمسألة السورية في أقرب وقت ممكن.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفود أستراليا والأردن ولكسمبرغ على تقديم القرار ٢١٦٥

وفي ظل هذه الظروف، فإن من الأهمية بمكان أن يكفل المجلس أن يحدث هذا القرار الجديد تغييراً في الحالة الإنسانية في الميدان. ونحث جميع الأطراف في سوريا، وخاصة الحكومة السورية، على الامتثال الكامل لأحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والبيان الرئاسي للمجلس الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15).

و ينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يرتقي إلى مستوى تعهده باتخاذ تدابير إضافية في حالة عدم امتثال أي من الأطراف.

السيدة بير سيفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن استهل كلمتي باقتباس من نيلسون مانديلا - ذلك القائد الذي طالما نعز به: ما تزال اتفاقيات جنيف تذكرنا بقوة بالتزامنا بأن يُعنى كل منا بالآخر.

وقد كان اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شباط/فبراير الماضي حدثاً هاماً للغاية. وفي ذلك الوقت، بعث مجلس الأمن بالإجماع برسالة واضحة إلى جميع الأطراف دون استثناء، مذكراً إياها بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وطلب إليها أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها فوراً وبطريقة آمنة ودون عوائق.

وفي الوقت نفسه، كنا واثقين - على نقيض ما حدث للبيان الرئاسي الذي اعتمد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15) - من أنه سيتم الأخذ على محمل الجد بالصوت الموحد لمجلس الأمن، وأن من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في اتجاه التفاهم السريع للحالة الإنسانية في سوريا.

لكن للأسف - وبالرغم من اعتماد عدة تدابير - لم يحدث تغيير لذلك الاتجاه في العديد من الجوانب بعد مضي خمسة أشهر تقريباً، بل ازداد سوءاً. وقد أكدت تقارير الأمين

الإنسانية والأمن. وعلاوة على ذلك، فإننا نتفق أيضاً بشأن ضرورة وضع حد لعسكرة الصراع، بما في ذلك تدفق الاسلحة من الخارج لجميع الأطراف. ونأمل أن يلقى صوت التوافق الذي أبداه مجلس الأمن اليوم، والذي تجلّى في الرسالة الواضحة التي نوجهها لكل الجهات الفاعلة، آذاناً صاغية.

إن أي جهد من قبل المجلس لمعالجة الوضع الإنساني لن يكون كافياً ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي. ولذلك، فإننا نقدر أنه رغم كل الصعوبات والتوقعات السلبية، فإننا مازلنا نصر على ذلك. وكما يشير القرار، فإن الحل المستدام الوحيد للأزمة يتمثل في عملية سياسية جامعة بقيادة السوريين، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وإذ نشكر السيد الإبراهيمي على جهوده في السعي لتحقيق السلام، فإننا نعرب الآن عن تأييدنا لتعيين السيد ستافان دي ميستورا كممثل خاص مشترك للأمين العام لسوريا.

السيد أو ه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع. ونقدر كثيراً العمل الشاق لواقعي القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) - أستراليا والأردن ولكسمبرغ - خلال الأسابيع القليلة الماضية. والقرار الذي اتخذناه اليوم تمت صياغته بطريقة مركزة عملياً لمعالجة عدم نجاعة الوصول الإنساني إلى سوريا وداخلها حالياً. وقد شاركت جمهورية كوريا في تقديم القرار وصوتت لصالحه على أمل التنفيذ الكامل والفوري للتدابير التي ينص عليها.

لقد انقضى أكثر من أربعة أشهر منذ اتخذ المجلس القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي لا يزال بعيداً عن التنفيذ.

وما تزال سوريا تدمّر من جراء العنف الذي لا نهاية له، في حين لا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، يتحملون وطأة الحرب.

الإنساني الفعال بهدف مساعدة اللاجئين والمشردين - على إنقاذ الأرواح، علاوة على احتواء الأزمة في حدود الإقليم السوري والمنطقة المجاورة له مباشرة. ويعود السبب في ذلك، إلى أنه حتى في حال توفر كل التمويل اللازم، وهو أمر غير مرجح، بل حتى إن تمكنا من ضمان المساعدة دون عوائق، فإن من الواضح أن العواقب المترتبة عن النزاع لا تقاس بعدد الوفيات وتدمير البلد وبملايين الأشخاص الذين هم بحاجة إلى الغذاء والدواء والمأوى فحسب، بل تنعكس تلك العواقب أيضا على الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تصاعد التوترات الطائفية الجائحة التي نراها في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويتضح ذلك في اتساع نطاق الأيديولوجيات المتطرفة والأعمال الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، جراء تصرفات الشباب الذين ينضمون إلى النزاع في سوريا من مختلف أنحاء المعمورة، ومن ثم يعودون إلى مواطنهم الأصلية بعد أن أغواهم العنف والتعصب. وعليه، فإن من الواضح أنه لا يمكن السيطرة على كل ذلك ما لم تحل الأزمة.

وبالتالي، فإن القرار الذي نعتده اليوم يكرر التأكيد بوضوح تام على أن الحالة الإنسانية ستواصل التدهور في حالة عدم إيجاد حل يتم التوصل إليه عبر حوار سياسي شامل بقيادة السوريين أنفسهم.

وعليه، فإننا نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات التي بدأت في كانون الثاني/يناير بحسن نية، فضلا عن دعوة الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي للمساعدة على تهيئة الظروف المناسبة لذلك. وإذ نواصل زيادة جهودنا المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا، فإنه يجب أن نتوصل إلى السبل الكفيلة بوضع حد لتدفق الأسلحة، وللأعمال التي يقوم بها المقاتلون الأجنب التي توجج الصراع، فضلا عن إيجاد السبل التي تمكن المجلس من الاضطلاع بدور محوري في الإسهام في إيجاد حل سياسي للأزمة، على نحو

العام الأربعة على التوالي بشكل لا لبس فيه أن الأطراف في النزاع ما زالت تتجاهل وتنتهك القانون الدولي بصورة منهجية، وأن إيصال المساعدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمعارضة قد تراجع بدلا من أن يزداد ويتسع نطاقه. وعليه، فقد صوتت الأرجنتين مؤيدة للقرار ومساندة للتعهد المعرب عنه في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) باتخاذ تدابير إضافية في حالة عدم الامتثال. وقد فعلنا ذلك ونحن على اقتناع تام بأن المجلس سيتمكن مرة أخرى - عبر اعتماد القرار - من تحمّل مسؤولياته وزيادة عزمه على حماية المدنيين وكفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، في ذات الوقت الذي يكرر فيه التزامه بكفالة سيادة سوريا واستقلالها ووحدها وسلامتها الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، نود أن نوه إلى أن شواغلنا ومقترحاتنا قد أخذت في الحسبان وأدجت في النص الذي تم اعتماده. لقد قرر المجلس اليوم أن بوسع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن تقدّم المساعدة إلى الملايين من الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في مناطق وأقاليم بعينها ما يزال يتعذر الوصول إليها حتى الآن. ومن المهم أن نؤكد أن العديد من تلك المناطق ما تزال تسيطر عليها الجماعات المعارضة المسلحة، التي يقع على عاتقها واجب ضمان تمكّن العاملين في المجال الإنساني من أداء عملهم على نحو آمن ودون عوائق. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لأولئك الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم يوميا لتقديم المساعدة إلى من هم بحاجة ماسة إليها.

ونوافق تماما على البيان القائل بأن من شأن التنفيذ الكامل لمتطلبات المجلس أن يغيّر حياة الملايين من البشر داخل سوريا، وأن يسهم في تخفيف العبء الثقيل الذي ما تزال البلدان المجاورة تتحمّله بروح عميقة من التضامن.

ولكن يجب أن نكون واضحين. فلا يمكننا الوقوع في فخ أننا سنكون قادرين - بمجرد التفكير في اتخاذ التدابير والعمل

عندما تعجز الحكومة عن كفالة الأمان لمواطنيها وتلبية احتياجاتهم الأساسية، فيجب عليها ألا تقف في طريق المنظمات الإغاثية الدولية لتمنعها من القيام بذلك. خلال السنوات الثلاث الماضية، انتهك جميع أطراف الصراع في سوريا ذلك المبدأ الضروري. بيد أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومة السورية.

نشهد اليوم في سوريا انتهاكات وحشية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، يمكن أن يوصف بعضها بأنه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. لقد أصبحت عمليات القصف الجوي في المناطق المدنية والتجويح سلاحاً في حرب بلا قواعد أو قيود. لقد أصبح منع وصول لوازم الجراحة والمستلزمات الطبية الأساسية أسلوباً حربياً. وتحد في سوريا يومياً كل الإساءات التي يمكن تصورها. لا أحد في مأمن: لا الأطفال، ولا النساء، ولا كبار السن، ولا اللاجئون الفلسطينيون، ولا الأقليات الدينية أو العرقية. أجيال بأسرها من السوريين عرضة للضياع.

السوريون ينتظرون مساعدتنا. ونثني على الدول المجاورة، خصوصاً لبنان والأردن، على إبقائها حدودها مفتوحة للاجئين القادمين من سوريا، بمن فيهم الفلسطينيون. وما القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) إلا تدبير جزئي ومؤقت. ولا يزال الهدف النهائي هو التوصل إلى تسوية سلمية للصراع عن طريق العملية السياسية. ونرحب بتعيين المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي مستورا. ويجدون الأمل في أن يعود السلام إلى سوريا. السلام هو الأمل الوحيد للشعب السوري.

لم يعد الصراع السوري مشكلة إقليمية. بل أصبح تهديداً عالمياً للأمن والسلم الدوليين. يجب ألا يتقاعس المجلس في اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ في حالة عدم امتثال الطرف السوري للقرارين ٢١٣٩ (٢٠١٣) و٢١٦٥ (٢٠١٤)، بما في ذلك بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يساند بقوة الأمين العام، ومبعوثه الخاص الجديد المعني بسوريا، السيد ستافان دي مستورا، الذي نؤيده تمام التأييد.

ويتسم القرار في المجال الإنساني بأنه قرار لا يستند إلى أساس الصراع من أجل السلطة أو التنافس على المصالح الجغرافية - السياسية، أو يضفي شرعية عليهما. ويتمثل الأساس الذي يقوم عليه القرار الإنساني وغايته الأخلاقية في التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية ومنعها، فضلاً عن ضمان وصول المجتمعات المحلية والأشخاص الذي يعيشون في ظروف بالغة الضعف إلى المساعدة الإنسانية، ليس لكي يعيشوا حياة أفضل، بل تفادياً للموت من الجوع والعطش أو المرض فحسب.

وعليه، تؤكد الأرجنتين مجدداً موقفها واقتناعها الراسخين بأنه ليس بوسع الوسائل العسكرية أن تحل هذه الأزمة العميقة الجذور. ونأمل حقاً في أن تساعد الخطوة التي نتخذها اليوم عبر هذا القرار الإنساني على تحقيق ذلك الهدف الذي من شأنه أن يمهد الطريق نحو إيجاد حل سياسي والتخفيف من معاناة الملايين من الأشخاص.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ليتوانيا باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع. وينبغي عمل المزيد من أجل وضع حد لمعاناة ملايين المدنيين الذين تورطوا في فخ الحلقة المفرغة للحرب الأهلية السورية. وليس ثمة قيمة أسمى من الحياة البشرية. ويجب أن نعمل جميعاً لكي نكفل تقديم المساعدة على وجه السرعة وعلى نحو فعال، من خلال أكثر الطرق مباشرة في جميع نقاط العبور الحدودية ذات الصلة. ونشيد بمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، وجميع الشركاء الإنسانيين على عملهم.

وتقع المسؤولية على عاتق الأطراف في النزاع - بموجب القانون الدولي، وخصوصاً القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان - عن حماية السكان المدنيين وأن تكفل دون قيد أو شرط وصول المساعدة إلى من هم في حاجة إليها فوراً ودون عوائق.

هذا الحكم، الذي جاء استناداً إلى الطلبات المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يمكن أن يكون حاسماً في وصول المساعدات إلى ما يقرب من مليوني شخص إضافي. وأخيراً، يعتمد القرار على الابتكار بإدخاله آلية لتفتيش القوافل وبذلك لا يكون بوسع النظام السوري أن يعترض على عمل الجهات الفاعلة الإنسانية على أراضيه.

يشكل القرار خطوة إلى الأمام في الجهود التي يبذلها المجلس من أجل تحسين ظروف عمل الجهات الفاعلة الإنسانية وزيادة كفاءته. ومع ذلك، فهو لا يكمل القرار ٢١٣٩ (٢٠١٣) أو يحل محله، إذ تظل جميع متطلبات هذا الأخير سارية المفعول. في ذلك الصدد، نشير إلى أن السلطات السورية تستخدم البراميل المتفجرة على نطاق واسع، ويشكل ذلك انتهاكاً مباشراً لا يقبل الجدل للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٣). للقرار هدفه العملي على المدى القصير المتمثل في تحسين العمل الإنساني، ولكنه يشدد أيضاً على أن التحول السياسي الذي ينبغي أن يسمح بالاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب السوري لم يحدث بعد.

وفي الختام، ترحب فرنسا بتعيين مبعوث خاص جديد للأمين العام، هو السيد ستافان دي مستورا، الذي ستدعمه فرنسا في جهوده الرامية إلى تشجيع الحل على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): ترحب تشاد باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع. وتتوجه تشاد بالشكر والثناء إلى مقدمي القرار، وهم الأردن وأستراليا ولكسمبرغ لمبادرتهم بالقرار، ولإسهامهم الكبير في اعتماده.

وتأمل تشاد في أن يساهم اعتماد هذا القرار في تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، وإن كان بقدر متواضع، وفي التخفيف من معاناة المدنيين السوريين. وتدعو تشاد جميع أطراف الصراع إلى احترام القانون الإنساني الدولي، وإلى تيسير الوصول بدون عراقيل إلى السكان المدنيين المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اعتمد المجلس للتو بالإجماع قراراً جديداً بشأن وصول المساعدات الإنسانية في سوريا (القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)). أشكر الأردن وأستراليا ولكسمبرغ على ما بذلته من جهد في إعداد هذا النص.

لقد دعت الحاجة إلى اعتماد قرار جديد لأن النظام السوري لم ينفذ الأحكام الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2013/15 الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، كما ذكرت ذلك التقارير المتعاقبة للأمين العام. لقد دعت إليه الحاجة نظراً لأن المأساة مستمرة في سوريا، في حين ما انفك السجل يتدهور منذ أكثر من ثلاث سنوات، حتى بلغ عدد الضحايا أكثر من ١٧٠ ألفاً، وفرّ من العنف ما يزيد على ١٠ ملايين من السوريين، ويعيش ١٠ ملايين آخرين في ظل الحاجة إلى المساعدة. لقد دعت إليه الحاجة لأن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاءها في التنفيذ كان بإمكانها أن تفعل المزيد والأفضل لو أن النظام السوري لم يغلق حدوده تعسفاً، ولم يضع عدداً ما فتئ يتزايد من العقبات البيروقراطية التي تعترض توزيع المساعدات الإنسانية، أو لم يجد من تدفق المساعدات ليمنع وصولها إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

سيسمح القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بتغيير كل ذلك، على نحو ملموس، على الأقل فيما يخص بعض أولئك الذين لا يحصلون على مساعدة كان يمكن أن يحصلوا عليها ومن حقهم الحصول عليها. وهو يؤكد من جديد بعض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني، بما في ذلك مبدأ أن توزع المساعدة بدون تحفظات، وبدون بواعث سياسية. ويكرر أحد المطالب الرئيسية الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٣)، وهو أن تقدم المساعدة بأكثر الطرق مباشرة، سواء كان ذلك من خلال الخطوط الأمامية أو عبر الحدود من البلدان المجاورة.

ولكن القرار يذهب إلى أبعد من ذلك. إنه يفتح أربع معابر حدودية من البلدان المجاورة ظلت مغلقة حتى الآن.

العمل من أجل تنفيذ بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

في هذا الصدد، نرحب بتعيين السيد ستافان دي ميستورا مبعوثاً خاصاً جديداً للأمين العام إلى سوريا، ونحث الطرفين على الاستفادة من مساعيه الحميدة ومما لديه من فيض من الخبرة في التوصل إلى سلمي للمأزق.

أود أن أشكر ممثلي أستراليا والأردن ولكسمبرغ على قيادتهم في الدفع قدماً بعملية التفاوض، وقد توجت العملية باتخاذ قرار اليوم الهام بالإجماع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيجيريا على بيانها، وسأدلي الآن ببيان موجز جداً بصفتي ممثلاً لرواندا. نرحب برواندا باتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. ونشيد بأستراليا والأردن ولكسمبرغ على عرض القرار وعلى التزامها القاطع بالمساعدة الإنسانية في سوريا. نعتقد أن القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، متابعة للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي يشمل تدابير هامة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الناس المحتاجين إليها، كما ينص على فتح المعابر الحدودية الهامة جداً. وسيمكن الجهات الفاعلة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول إلى نحو مليوني شخص يتواجدون في مناطق يتعذر الوصول إليها.

ختاماً، تحض رواندا الحكومة السورية والجماعات المعارضة وجميع أصحاب المصالح الآخرين على التنفيذ الكامل لقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي أتخذه المجلس. ولكن الأهم من كل شيء، نعتقد رواندا أنه لا يمكن حقاً إنهاء الأزمة الإنسانية في سوريا إلا بالتوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الأطراف الفاعلة على تقديم الدعم اللازم له في مهمته. وفي الوقت نفسه، نحض الدول التي لديها نفوذ عند الأطراف المعنية

وتأمل تشاد في أن يثبت القرار (٢٠١٤) ٢١٦٥ أنه لن يكون مجرد وثيقة إضافية، بل سيضع حداً للعقبات المتعمدة التي يراد بها إعاقة وصول المساعدات الإنسانية.

وتطلب تشاد من جميع أطراف الصراع أن تحترم احتراماً صارماً أحكام القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٣) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). يجب أن يكفل مجلس الأمن تنفيذهما على نحو فعال من قبل جميع أطراف الصراع. ومن أجل وضع حد نهائي لمعاناة الشعب السوري، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل دفع أطراف الصراع إلى استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): تنظر نيجيريا إلى الأزمة في سوريا باعتبارها صراعاً داخلياً يتطلب حلاً سياسياً. ومع ذلك، بينما لا يزال القتال وحشياً ومستعصياً على الحل ويتخذ بعداً جديداً بتورط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإن الحالة الإنسانية القائمة تدعو إلى تضافر العمل الدولي من أجل المعالجة الفعالة.

يسعى القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) إلى تحقيق ذلك الهدف. صوتت نيجيريا مؤيدة للقرار في إطار السعي الجماعي إلى إيجاد الحل الناجع للحالة التي طال أمدها التي يعاني منها الشعب السوري. يأذن القرار للأمم المتحدة وشركائها بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود وخطوط المواجهة، وتيسير إيصال الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين إليها. كما ينشئ آلية للرصد من أجل كفالة أن تكون محتويات قوافل المعونة مخصصة حقاً للأغراض الإنسانية.

اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) اليوم دليل على التزام مجلس الأمن الراسخ بالعمل الدؤوب لتحقيقاً للمصالح العليا للشعب السوري. ونتوقع أن يستمر هذا الجهد الحازم حتى يصبح مثلاً لجهود المجلس في المستقبل. ونؤكد من جديد ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، ونحث جميع الأطراف على

عن شعبها. وقد تجلّى هذا النهج في حرص الحكومة السورية على التعاون البناء مع الأمم المتحدة، وإشراك وكالاتها العاملة في المجال الإنساني وغيرها من المنظمات في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك منح تراخيص لـ ٩٦ منظمة مدنية سورية و ١٦ منظمة دولية غير حكومية للعمل في سوريا، وكل ذلك وفقا للمبادئ التوجيهية التي أرساها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها مبدأ احترام السيادة الوطنية للدول عند تقديم المساعدات الإنسانية. وقد أثمر هذا التوجه عن توقيع ست خطط استجابة للمساعدة الإنسانية بين الحكومة السورية من جهة، ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، من الجهة الأخرى. وهي خطط يستفيد منها ملايين المواطنين السوريين، إلا أنه من البديهي أن جميع الإجراءات مهما كانت كبيرة ستبقى تجميلية وقاصرة عن أداء المطلوب وعن رفع هذا العبء ثنائيا، إذا لم تتم معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء ذلك والمتمثلة أساسا في الأنشطة التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة، بما في ذلك تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة من تدمير للبنى التحتية واستنزاف لموارد البلاد، وتهجير قسري للمدنيين الآمنين وحرمانهم من سبل العيش الآمن والكرام، بما في ذلك قطع المياه عن مدينة حلب، وبالتالي حرمان ثلاثة ملايين مواطن سوري من مياه الشرب.

إن هروب ملايين اللاجئين والنازحين العراقيين بسبب إرهاب داعش، يؤكد ما دأبنا على قوله من أن سبب ظاهرة اللجوء والتزوح في سوريا إنما يعزى إلى نفس السبب، ألا وهو الإرهاب المدعوم خارجيا، وبالتالي فإن وقف الإرهاب شرط لازم لإنهاء معاناة السوريين. وهذا يتفق مع ما أكدته القاضية الدولية كارلا ديل بونتي، عندما أشارت إلى أن مأساة الشعب السوري تتعاضد بسبب المرتقة الأجناب ومجموعات جبهة النصر وداعش. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن وقف الإرهاب لن يتم إلا بالضغط الفوري على حكومات الدول التي تمول

على المساعدة في بعث الحياة من جديد في عملية جنيف بغية إيجاد حل مستدام للأزمة السورية.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي

الرئيس، أود في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم استمرار النجاح. أود أن استهل بياني بإدانة العدوان الإسرائيلي الممجي المتواصل على قطاع غزة وعلى الشعب الفلسطيني، وإدانة استمرار الصمت السياسي والإنساني إزاء مأساة الشعب الفلسطيني الممتدة على مدى أكثر من ٦٦ عاما. وهي مأساة أزهدت حياة مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني ودمرت آماله وأحلامه، وقضت على كل الوعود والقرارات التي صدرت عن هذا المجلس لإنصاف الشعب الفلسطيني

يشكل الجانب الإنساني أحد أهم جوانب الأزمة في سوريا. ومن الواضح أن هناك من عمل بتفانٍ منقطع النظير، على استخدام "الإرهاب الإبداعي" كأداة لتأزيم الوضع الإنساني في سوريا بهدف استغلاله للضغط السياسي على الحكومة السورية، وتنفيذ أجنداته التدخلية. وقد تنبّهت الحكومة السورية لهذه المسألة في وقت مبكر فعملت جاهدة على القيام بكل ما بوسعها، في آن واحد معا، لمكافحة الإرهاب وحماية مواطنيها وتلبية الاحتياجات الإنسانية في مختلف مناطق سوريا من دون أي تمييز. لقد قامت بذلك انطلاقا من مسؤولياتها الدستورية وواجباتها الوطنية تجاه شعبها المستهدف سياسيا وإنسانيا.

مع تزايد الاحتياجات الإنسانية نتيجة لتصاعد الأعمال الإرهابية، اعتمدت الحكومة السورية آليات ومبادرات جديدة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لمحتاجيها، كما رحبت بكل الجهود الصادقة لمساعدتها في تخفيف هذا العبء الإنساني

في المنطقة الشرقية تقسم، حسب الاتفاق، ثلثين تسلم إلى أمراء جبهة النصرة وثلث يقسم بالتساوي بين العسكري والثوري وذلك لقتال عصابات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأرجو إفادتنا بإيصالات التسليم الكامل للذخيرة بالكم والنوع مع توقيع القادة والأمراء عليها شخصياً، وذلك لتسليم الإيصالات للشريك التركي والفرنسي أصولاً“.

إذاً، سيدي الرئيس، ثلثنا الذخيرة وصل إلى ”أمراء جبهة النصرة المعتدلين“ - وهو التنظيم المصنف من قبل مجلسكم الموقر على انه كيان إرهابي مرتبط بتنظيم القاعدة - في حين تسلم ”الإيصالات للشريكين التركي والفرنسي أصولاً“!. كيف يمكن، والحال هكذا، أن تستمر دول دائمة العضوية في مجلس الأمن بتزويد من يصفونهم بـ ”المعارضة العسكرية المعتدلة“ بالأسلحة الفتاكة في وقت أقر رئيس إحدى تلك الدول بأنه لا يمكن الاعتداد بتلك المعارضة والاعتماد عليها؟!، حيث أن القاصي والذني قد أصبح يعرف أن هذه التسمية ما هي إلا ستار يخفي خلفه جماعات إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة كداعش وجبهة النصر وغيرها.

بالإضافة إلى نشاطات الجماعات الإرهابية، هناك عوامل أخرى تقف حجر عثرة في طريق تحسين الوضع الإنساني في سوريا وتستدعي منكم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجتها. ولعل من أهم هذه العوامل بشكل مختصر:

أولاً، الآثار السلبية التي يتكبدها المواطن السوري جراء الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها حكومات الدول الراعية للإرهاب على الشعب السوري. ولذلك فإن الدول التي تتخذ هذه الإجراءات القسرية الأحادية الجانب هي، بالضرورة، جزء من الأزمة الإنسانية وليست جزءاً من حلها.

ثانياً، استهداف الجماعات الإرهابية لقوافل المساعدات الإنسانية والسطو عليها بشكل متكرر ومنهجي وقتل واحتجاز

وتسلح وتدريب العناصر الإرهابية والتي تؤويها وتسهل مرورها إلى داخل الأراضي السورية، للالتزام قولاً وفعلاً بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. لقد حان الوقت لهذه المنظمة الدولية ولهذا المجلس الكريم لكي يقف بكل جراءة في وجه الممارسات السعودية والقطرية والتركية وغيرها من الممارسات الداعمة للإرهاب. إن السعي المحموم وغير المسؤول لإضعاف الدولتين السورية والعراقية بكل الوسائل غير الأخلاقية هو سبب تغذية الإرهاب وانتشاره في المنطقة بمحملها.

لا يكفي أن تدعي دولة ما بأنها ضد الإرهاب أو أن تضع كياناً مرتبطاً بتنظيم القاعدة على قائمة الإرهاب الخاصة بما كفي نصدر لهذه الدولة صك براءة إزاء تورطها في صنع ودعم الإرهاب. ولا يكفي أيضاً الحديث الإعلامي عن انتشار التطرف والأعمال الإرهابية لكي يتم تخريب المدنيين ويلات هذا الإرهاب. بل يجب وقف التغطية السياسية والإعلامية ووقف مختلف أشكال الدعم المقدم إلى هذه الكيانات الإرهابية وفقاً فعلياً ومساءلة منتهكي قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب مساءلة حقيقية. فمن بالغ المفارقة أن يتم تصنيف تنظيم ما على أنه تنظيم إرهابي ويتم في نفس الوقت التغاضي عن نشاطاته الإرهابية وتمكينه من الحصول على مختلف أشكال الدعم، بما في ذلك الأسلحة الفتاكة.

لا، بل للأسف أن البعض من السادة الزملاء في بياناتهم التي القوها للتو وصفوا هذه التنظيمات الإرهابية بأنها معارضة سورية. ولتوضيح ما ذهبت إليه بالدليل، لدي هنا رسالة بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة من ما يسمى برئيس الجيش الحر، الإرهابي الفار سليم إدريس، إلى قادة ما يسمى بالمجالس العسكرية والثورية في المنطقة الشرقية من سوريا. واقتبس مما جاء في الرسالة:

”أرجو التكرم بالعلم أن الذخيرة المرسلة من قيادة الأركان إلى قيادات المجالس العسكرية والثورية

هذه الدول التي شجعت الإرهاب في سوريا والعراق ولبنان ومصر وغيرها، ومن ثم التزمت صمتاً مريباً إزاء إعلان دولة لهذا الإرهاب - الإرهاب صارت له دولة الآن. بل لا نزال نسمع توصيفاً وقحاً للإرهابيين بأنهم مقاتلون أو مناضلون أو جهاديون أو معارضون مسلحون. لقد صدر مؤخراً كتاب هام في باريس للكاتب فريديريك بيشون معنون "سوريا: لماذا اخطأ الغرب". وقال الكاتب في مقدمة الكتاب: "كيف أمكن للغرب أن يرتكب مثل هذا الخطأ تجاه سوريا؟ هل هو نتيجة لمزيج من الجهل التاريخي والماتوية السياسية والتفكير المتوهم الدبلوماسي".

إن ما يحتاج إليه الشعب السوري من حكومات هذه الدول هو مراجعة للذات إزاء الآثام التي ارتكبتها بحقه والعمل على تصحيحها قبل وصول نار نفس الإرهاب إلى أراضيها. إن المطلوب، أولاً وقبل كل شيء لتحسين الوضع الإنساني في سوريا هو وقف الإرهاب ودعم المصالحات الوطنية، التي أسهمت بشكل ملموس في تحسين الوضع الإنساني في المناطق التي تمت بها، وكذلك دعم الحوار السوري الوطني الشامل ودعم خيارات الشعب السوري وتطلعاته. وهنا أشير إلى أن الانتخابات الرئاسية التعددية التي جرت مؤخراً في سوريا قد أثبتت أن الخيار الأول والأخير يبقى للشعب السوري في رسم مستقبله، وليس لمجموعة من الدول تظن أنفسها - واهمة - بأنها وصية على مصائر شعوب العالم. لقد برهنت هذه الانتخابات الرئاسية على أن هذا الشعب عصي على الضغوط وعلى الانكسار وعلى انه ما من أحد، مهما بلغت قوته، يمكن له السطو المسلح على صوته وحقوقه - تماماً كما فعلوا مع غيره من الشعوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

العاملين الإنسانيين من عناصر الهلال الأحمر السوري - ثلاثة وثلاثون من العاملين في الهلال الأحمر السوري قتلوا على يد العصابات الإرهابية حتى الآن - ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى العديد من المناطق السورية، حيث أن المشاكل الأساسية التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية تتركز أساساً في المناطق التي تتواجد فيها جماعات إرهابية مسلحة، وذلك وفقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه.

ثالثاً، ضعف التمويل، حيث أن تمويل خطة الاستجابة للمساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٤، لم يتجاوز ٢٩ في المائة من التمويل المطلوب، وذلك على الرغم من كل المشاهد الاستعراضية والتعهدات الوهمية في مؤتمرات المانحين. إن اختيار بعض الدول صرف كميات ضخمة من أموال شعوبها على تمويل صفقات السلاح للإرهابيين وتيسير دخول المتطرفين إلى سوريا، بدلاً من تخصيص تلك المبالغ لتمويل خطة الاستجابة، يكشف نفاق هذه الدول ويفضح إدعاءها الزائف بالحرص على تحسين الوضع الإنساني في سوريا.

تعول الحكومة السورية على دور مسؤول وحيادي وفعال للأمم المتحدة في التعامل مع الوضع الإنساني، وبخاصة في مجال احترام السيادة السورية وعدم إنكار التعاون والالتزام الحكومي السوري في المجال الإنساني، وضمان عدم تسييس المساعدات الإنسانية. ونؤكد هنا على ضرورة التزام كبار موظفي الأمم المتحدة بالولايات المناطة بها، إعمالاً للمادة ١٠٠ من الميثاق، وعدم انحرار البعض منهم وراء أجندات دولهم الخاصة.

ختاماً، لا يمكن دعم الإرهاب مع الزعم بالسعي إلى إنهاء المعاناة الإنسانية في سوريا. فالمكابرة لدى بعض الدول في عدم الإقرار بارتكاب أخطاء استراتيجية فادحة في سوريا لا يمكن أن يعبر عن نضج سياسي أو إحساس بالمسؤولية تجاه الأزمة الإنسانية. فبعد كل ما جرى، لم نسمع أي اعتذار من مسؤولي